



اللقاء الدولي الثالث حول

الحماية الاجتماعية: ورش ملكي

التوازنات الماكرواقتصادية واستدامة تمويل الورش

كلمة السيد عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

الصخيرات، 26 يوليوز 2022

السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة رؤساء البعثات الدبلوماسية وممثلي المنظمات الدولية،
السيدات والسادة مسؤولي المؤسسات الدستورية،
السيدات والسادة البرلمانيون،
السيدات والسادة الكتاب العامون والمدراء العامون،
السيدات والسادة ممثلو مؤسسات المجتمع المدني،
السيدات والسادة أعضاء المفتشية العامة للمالية،
السيدات والسادة المتدخلون الأفاضل،
حضرات السيدات والسادة،

يسرني ويشرفني أن أشارك في هذا اللقاء الدولي المخصص للورش الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لتعميم الحماية الاجتماعية في بلدنا. وبهذه المناسبة، أتقدم بالشكر الجزيل للمنظمين الذين تكرموا بدعوتي لحضور هذا اللقاء الهام. وأخص بالذكر وزارة الاقتصاد والمالية وجمعية أعضاء المفتشية العامة للمالية وعلى الخصوص رئيسها السيد فوزي لقجع.

أود أيضا أن أهني المنظمين على هذه البادرة التي تمنحنا فرصة للنقاش والتفكير معا في الطريقة المثلى لتنزيل هذا الورش وتعزيز فرص نجاحه. فالرهانات والتجليات الاقتصادية والاجتماعية لهذا الورش تفرض علينا الحذر والتتبع الصارم لتنفيذه. ولعل المستوى العالي للمتدخلين في هذا اللقاء، كل في مجال تخصصه، لخبر دليل على التعبئة القوية التي يحظى بها هذا المشروع والتي ستمكن من الإحاطة بمختلف أبعاده وتحقيق نجاحه المنشود.

حضرات السيدات والسادة،

أود أن أتطرق أولاً وبإيجاز للتنمية الاجتماعية بصفة عامة في بلدنا قبل الخوض في التحدي الذي تمثله التوازنات الماكرو اقتصادية. أعرف جيداً أنه لا حاجة للتذكير بأهمية الحماية الاجتماعية، فقد كانت موضوع العديد من المداخلات منذ بداية هذا اللقاء وخلال اللقاءات السابقة المخصصة لهذا الموضوع.

كلنا نعلم أن التنمية الاجتماعية لبلدنا كانت ولا تزال تعاني من العجز رغم الإرادة القوية التي أبانت عنها السلطات على أعلى مستوى. وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي أحرز في بعض المجالات، مثل تقليص الفقر أو تعميم التمدرس، فإن الجهود المبذولة تظل في مجملها دون الأهداف المحددة خاصة في إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ومافتئ جلالته الملك يثير الانتباه إلى هذا العجز منذ بداية الألفية الثالثة، حيث قام سنة 2005 بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وحرص على إدراج الإشكالية الاجتماعية بانتظام في خطابه ورسائله. وقبل بداية جائحة كوفيد 19 بسنوات، كان جلالته الملك قد دعا إلى إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، لاسيما في خطاب العرش لسنة 2018. لكن الأزمة أوضحت بجلاء مدى استعجالية هذا الورش وضرورة اعتماد مقاربة شمولية تحدث قطيعة مع السياسات السابقة التي تميزت بتعدد المتدخلين والبرامج مما يؤدي أحيانا إلى تناقضات وإلى إضعاف نجاعتها ومردوديتها. ولا شك أن خطاب العرش لسنة 2020 يجسد الإرادة الملكية بتحويل هذه الأزمة إلى فرص يجب استغلالها والسعي إلى ثورة في مجال السياسة الاجتماعية لبلدنا.

إن القطاعات المعنية مطالبة بإعطاء محتوى لهذا المشروع ومطابقتها مع المتطلبات والأجال المحددة من طرف صاحب الجلالة نصره الله لاسيما في خطاب أكتوبر 2020. ولذلك، لابد من تعبئة استثنائية على جميع الأصعدة لنكون في مستوى تطلعات جلالته. ويكفي الاطلاع على معطيات منظمة العمل الدولية لإدراك أن عددا كبيرا من الدول، البعض منها من بين الأكثر تقدما، تواجه صعوبات في الوصول إلى تغطية شاملة لمواطنيها في مجال الحماية الاجتماعية.

وترجع هذا الصعوبات لأسباب متعددة ترتبط على وجه التحديد بالتكلفة المرتفعة لهذه التغطية وبعدم قدرة العرض المتوفر على مستوى خدمات الرعاية الصحية بالخصوص على الاستجابة للطلب. ويتسع هذا الفارق بسبب عوامل ديموغرافية متعلقة خصوصا بشيخوخة السكان وتزايد أمل الحياة وهي ظواهر ليست حكرا على الدول المتقدمة فقط، بل تعيشها أيضا الدول التي تشهد انتقالا ديموغرافيا متسارعا كالمغرب.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تم خلال السنوات الأخيرة إطلاق عدد كبير من الأوراش الاستراتيجية مما يكرس صورة المغرب كبلد الإصلاحات الكبرى. واليوم، تتمثل التحديات التي يتعين علينا رفعها في تعبئة الموارد البشرية والمالية الضرورية لهذه المشاريع، لكن أيضا في ضمان الانسجام والتآزر الضروريين لإنجاح تنفيذ هذه الإصلاحات.

وبخصوص الموارد المالية، أود أولا أن أذكر بمعطى مهم. فحسب تصنيف البنك الدولي، ينتمي المغرب إلى الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل، حيث إن الدخل الإجمالي للفرد بلغ ببلادنا 3350 دولار في سنة 2021. ويتعين أخذ هذا المعطى بعين الاعتبار إذا أردنا إجراء تقييم إجمالي للإمكانات فيما يتعلق بتعبئة الموارد وتحديد الأهداف لما يمكن إنجازه على المديين المتوسط والقصير.

وإضافة إلى مستوى الناتج الداخلي الإجمالي، فإن الموارد القابلة للتعبئة تتقلص متأثرة بمجموعة من الخصائص البنوية لاقتصادنا. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بضيق القاعدة الضريبية، وحجم القطاع غير المهيكل والامتيازات الضريبية التي تكلف المغرب سنويا حوالي 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. إلى ذلك تنضاف مشاكل أخرى مثل التهرب الضريبي أو الرشوة.

وإذا كان من الصعب إعطاء تقدير دقيق لحجم الفجوة بين التحصيل الفعلي للمداخيل الضريبية والإمكانات، إلا أنه من الممكن القيام بتقييمات تقريبية. على سبيل المثال، يشير صندوق النقد الدولي في دراسة أصدرها في السادس من الشهر الجاري¹، إلى أن هذا الفرق يصل في المغرب إلى 12,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وهو ما يعادل، باعتماد قيمة هذا المجمع لهذه السنة، أكثر من 160 مليار درهم سنويا، أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف التكلفة السنوية المقدرة لتعميم الحماية الاجتماعية.

وتواجه تعبئة الموارد من أجل تمويل الحماية الاجتماعية صعوبات أخرى ترتبط بالقدرة الضريبية للسكان. فالأرقام المتعلقة بالدخل التي استعرضتها قبل قليل لا تأخذ بعين الاعتبار التفاوتات التي يمكننا إدراكها من خلال البحث حول دخل الأسر الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط قبل الجائحة مباشرة. وتشير المعطيات الواردة في هذا البحث إلى أن 20% من الأسر ذات الدخل الأعلى تستأثر بنسبة 53,3% من المداخيل مقابل 5,6% لدى 20% من الأسر الأقل دخلا. وهو ما يشير إلى أن شريحة واسعة من السكان تتوفر على دخل يقل بكثير عن المتوسط.

هذه النتائج تؤكدها معطيات المندوبية السامية للتخطيط المستخلصة من البحث الوطني حول التشغيل. فمن أصل 27 مليون شخص في سن العمل سنة 2021، يعد أزيد من النصف أي 54,7% غير نشيطين. وإضافة إلى 1,5 مليون شخص عاطل، يعمل 10,8 مليون من السكان النشيطين المشتغلين في أنشطة يغلب عليها القطاع غير المهيكل ويرجح أنهم لا يتوفرون على مداخيل ملائمة. ولا يستفيد ثلاثة أرباع هذه الشريحة من أية تغطية صحية. وهو ما يعني أن القدرة الضريبية لشريحة مهمة من الساكنة لا تزال لحد الآن ضعيفة وأن تعميم الحماية الاجتماعية يستلزم، بما لا يدع مجالا للشك، مساهمة كبيرة للدولة.

6, DP/2022/013 تعبئة الموارد من أجل تعاف اقتصادي مستدام ودمج في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي¹ يوليو 2022

حضرات السيدات والسادة،

يحاول المغرب كسائر دول العالم الخروج من أزمة صحية بذلت خلالها الدولة مجهودا ماليا كبيرا جداً لم يكن دون عواقب على المالية العمومية. فقد انقلب المنحى التنازلي لعجز الميزانية المسجل منذ 2013 مع تفاقم حجم هذا العجز ما بين 2019 و2020 بواقع 3,3 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي وتزايدت المديونية بما يناهز 12 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي، أي ما يقارب 140 مليار درهم.

ورغم هذا التدهور، تبين عمليات التقييم المنجزة من طرف مختلف المؤسسات الدولية والوطنية، ومن ضمنها بنك المغرب، أن وضعية المالية العمومية تبقى مستدامة. أكثر من ذلك، يتوفر المغرب اليوم على إطار قانوني يمكنه من تفادي اختلالات كبيرة في مآلته العمومية. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالدستور الذي ينص، على سبيل التذكير، في المادة 77 على "أن البرلمان والحكومة يسهران على توازن مالية الدولة" وكذا بالقانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية الذي تمت المصادقة عليه في سنة 2015.

ومما يبعث على الاطمئنان أيضا أن الجهات المسؤولة عن المالية العامة تتحلّى بقدر كبير من الإرادة للحفاظ على هذه التوازنات. وهو ما مكن المغرب، بالرغم من بعض الفترات الصعبة، من عدم تسجيل أي تخلف عن أداء ديونه ومن التمتع بالسمعة الطيبة التي يحظى بها اليوم لدى المستثمرين والشركاء الدوليين. وما الحصول على خط الوقاية والسيولة منذ 2012 وكذا الظروف التي تمت فيها آخر عملية اقتراض قامت بها الخزينة في السوق المالية الدولية لخير تجسيد لذلك.

إن التحدي الرئيسي اليوم هو الحفاظ على هذه المصداقية وهذه السمعة في سياق صعب كالذي نعيشه. ونظرا لهذا السياق الدولي الصعب، يسجل الاقتصاد الوطني نموا ضعيفا مع آفاق محاطة بالشكوك ورهينة إلى حد كبير بالأوضاع المناخية، في الوقت الذي أدى فيه الارتفاع القوي للأسعار، الناتج عن عوامل خارجية المصدر أساسا، إلى تفاقم الضغوط على ميزانية الدولة والذي تزداد فيه شروط التمويل صعوبة بشكل ملموس في الأسواق الدولية. ويستدعي تحقيق توازن المالية العمومية الكثير من الحذر والجهد وكذا القيام باختيارات صعبة على الأقل على المديين القصير والمتوسط.

كما أن العرض الخاص بخدمات الرعاية الصحية لا يزال دون المعايير المعتمدة في هذا المجال. وهو ما جعل جلالته الملك نصره الله يدعو في خطابه لشهر أكتوبر الماضي إلى "القيام بتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية"، وهو التحدي الذي اعتبره جلالته رئيسياً. ومما لا شك فيه أن الحكومة تعمل جاهدة على تفعيل هذا الورش، إلا أنه من الواضح أن إتمامه بجميع مكوناته يحتاج لوقت ليس بالقصير. ومن اللازم إذن أن يأخذ الشق الصحي المرتبط بتعميم الحماية الاجتماعية بعين الاعتبار هذه الآجال.

حضرات السيدات والسادة،

في الختام، تذكرنا الأزمات التي نمر بها بأهمية ورهانات الحفاظ على توازنات المالية العمومية. وعلى عكس ما يظنه الكثيرون، فإن أفضل طريقة لتعزيز السيادة هي التدبير الجيد لماليتنا العمومية بما يضمن تفادي التبعية لمؤسسات الإقراض الدولية.

وهذا يفرض تحديدا واضحا للأولويات حيث إن التغطية الصحية الإلزامية هي أولوية الأولويات بعد القضية الوطنية. وبالتالي يجب تعبئة الموارد البشرية والمالية واللوجستيكية اللازمة لإنجاح هذا الورش طول مدة إنجازه. ومن المهم أيضاً مواصلة وتسريع الإصلاحات الهيكلية من أجل استغلال أحسن لفرص النمو وبالتالي تعبئة أفضل للموارد المتاحة مما سيمكن من تسريع وتيرة التنمية وتحسين ظروف عيش الساكنة.

ورغم الظرفية الدولية الصعبة، يجب أن نتذكر أن مكامن ضعف بلدنا هي أيضاً فرص يتعين علينا الاستفادة منها ونجاحات يجب تحقيقها شريطة أن تكون التعبئة عامة وأن تتظافر جهود كافة الأطراف المعنية في تآزر وانسجام تام. وهنا، نستحضر النجاح المبرر لحملة التلقيح وتدبير الأزمة الصحية اللذين يذكران بكل ما يمكننا إنجازه سوية إذا ما توفرت الإرادة والعزيمة المشتركة للجميع.

شكرا لكم.